سياسة مصر الزراعية بعد الحرب

لحضرة صاحب المعالى الأستاذ مصطفى نصرت

وزير الزراعة

" يسر هذه المجلة أن تنشر هذه المحاضرة النفيسة التى تفضل حضرة صاحب المعالى الأستاذ مصطفى نصرت وزير الزراعة بالقائها ضمن سلسلة محاضرات « اعداد البرامج الملائمة لحالة ما بعد الحرب » التى نظمها المجلس البريطانى والاتحاد الانجليزى المصرى

المحرر

قبل الخوض فى موضوع الزراعة أرى من واجبى أن أتقدم بالشكر الى المجلس البريطانى والاتحاد المصرى الانجليزى على تفكيرهما الموفق فى تنظيم هذه السلسلة من المحاضرات بغية تصوير المشكلات التى ستواجهنا بعد الحرب تصويرا إجماليا — إن لم يكن تفصيلا — من حيث مدى التأثير المنتظر لحياتنا اليومية تحت الظروف الجديدة ومن حيث أقوم سياسة يجب علينا انتهاجها لمواجهة تلك المشاكل الحيوية التى لا يذوقها خطرا سوى قضية كسب الحرب .

ونصيبى من بحث هذا الموضوع هو سياسة مصر الزراعية بعد الحرب ، وهى ناحية معقدة والوقت لا يسمح بالتفصيل الكافى فيها ، غير أننا نكون قد قطعنا مرحلة لا بأس بها من بحثنا اذا ما اقتصرنا فيه على الإجمال المعقول ، ويجدر بنا أن نتعرف أولا ماذا حدث فى الماضى وأن ننظر فيما هو حادث الآن قبل أن نتصور ماذا سيحدث فى المستقبل .

وسأتتبع بكل إيجاز تدرج الزراعة فى هذه البلاد والتطورات الحديثة فى الرى والفلاحة مما أدى الى هذا التقدم الفنى ذى الأثر البالغ على النواحى الاقتصادية للزراعة فى العالم فى الوقت الحاضر . ومن ثم سأجمل المبادئ التوجيهية التى يجب أن تبنى عليها السياسة النوعية ، خصوصا فيما يتصل بأجور صغار الزراع ومستوى معيشتهم ومقدار الحيازة من الأراضى .

بيد أنى سأتناول موضوعا واحدا ببعض الإسهاب وهو كيفية ايقاف الزارع العادى على التقدم الفنى فى العلوم الزراعية ، ذلك لأننى شديد الاهتمام بأن يعرف الزارع كيف ينتفع من أرضه الى أقصى حد . وقد بدأنا فعلا بخطوات عملية فى هذا السبيل . وسأعنى عناية خاصة ببحث موضوع تخفيض نفقات الإنتاج مع زيادته وتنويعه . ثم أتكلم بإيجاز عن الجمعيات التعاونية المحلية ومركز مصر التعاونى الدولى فى عالم ما بعد الحرب — ذلك العالم الذى نأمل جميعا أن يكون استعداده للتعاون أتم منه فيما مضى . ولكن علىّ قبل أن أعرض عليكم هذه النقط أن أذكر لكم طرفا من الماضى .

الزراعة أساس كل سياسة :

إن جانبا كبيرا من أية خطة يراد انتهاجها بعد الحرب يتوقف على مركز الزراعة باعتبارها أكبر حرفة فى العالم حيث يشتغل بها ثلثا سكان المعمورة ، فهى تمد الناس جميعا بألوان الغذاء وبالمواد الأولية اللازمة لجل الأعمال الأخرى . كما أن طائفة الزراع هى أكبر مستهلك للبضائع المصنوعة . فمن الواضح أن نجاح الصناعة وثيق الارتباط بتقدم الزراع . لدرجة أن دولة كانجلترا — الصناعية أصلا — شعرت بحاجتها إلى التوسع فى الزراعة وتشجيعها . وها هى ترسم سياسة ما بعد الحرب على هذا الأساس كما تبين من المحاضرة التى سمعناها منذ أسبوعين .

وقد أثار اهتمامى تقرير رأيته عن التعليم الزراعى فى انجلترا و ويلز بعد الحرب قدمه إلى البرلمان الانجليزى فى أبريل سنة ١٩٤٣ مستر هدسن وزير الزراعة فى انجلترا . وقد بين فيه أهمية التعليم الزراعى وشرح مشروعا يتكلف بضعة ملايين من الجنيهات — ويتلخص المشروع فى أن يوجد بكل مقاطعة مرشد اخصائى خاص وادارة عامة للإرشاد ومنشآت زراعية ومجلس أهلى لتعليم الزراعة وتفاتيش تعليمية .

ومن الواجب أن تكون الغلة الاقتصادية الناتجة من الزراعة مساوية بقدر الإمكان لغلة الصناعات العادية ، لكى يمكن أن يتحقق التحسن فى الحالتين ، ومن المنتظر أن يزداد التعاون بين الأمم بعد الحرب مما يقوى الأمل فى سلام دائم ، ومما يبعث على الاغتباط أن قرارات مؤتمر الأمم المتحدة فى هوت سبرنجز ومؤتمر الشرق الأوسط الذى عقد أخيرا بالقاهرة قد تكشفت عن أسس سليمة لمثل هذا التعاون فيما يختص بالزراعة .

تطور الزراعة فى مصر :

تعتبر مصر مهد للزراعة القديمة لعدة عوامل هامة : فقد حبتها الطبيعة تربة خصبة ومناخا رائعا وماء موفورا . فاكب زراع وادى النيل — بما أوتوا من المهارة والاجتهاد — على استغلال تلك المزايا إلى أقصى الحدود .

وقد وضع أقدم تقويم زراعى فى العالم عام ٤٢٤١ ق . م . على أساس الفيضان المنتظم لنهر النيل ؛ فقسم العام إلى ثلاثة مواسم زراعية كل منها أربعة أشهر ، وأقيم أول خزان للمياه معروف فى التاريخ — تحكم فيه الإنسان وملأه من ماء النيل — منذ ٤٠٠٠ سنة عند بحيرة موريس بالفيوم ، وقد ازدهرت الزراعة عند قدماء المصريين ، وكانت مصر بمثابة مستودع للغلال — يستمد منه العالم القديم فى أوقات القحط ، وقد كان الرى كله حوضيا ومتوقفا على فيضان النيل خلال الخريف ، ولا شك فى أن مقاييس النيل كانت تطالع بمزيد الاهتمام

وقد ظل نظام الري الحوضي قائما دون تغيير مئة آلاف من السنين أو تزيد ، بل إنه في الواقع بقي معمولا به حتى العصر الحديث وحكم محمد علي باشا مؤسس الأسرة المالكة الحالية ، فقد أقام قناطر لمصر — التي لم يسبق لها مثيل في أية جهة أخرى من جهات العالم — وبذلك تمكن من الانتفاع بالمياه الصيفية في مصر ، بإدخال نظام الري المستديم ، وقد أدى محمد علي لبلاده خدمة جليلة أخرى بأن جلب إليها حاصلات جديدة أهمها القطن الذي ظل منذ ذلك الحين العمود الفقري لثروة البلاد .

ومنذ عهد محمد علي عملت مشروعات كثيرة للري أدت إلى الانتفاع بالمياه الصيفية في أنحاء ال في معظم الوجه القبلي ، وأصبح في الإمكان الاحتفاظ ببلايين الأمتار المكعبة من الماء فيما مضى تتسرب إلى البحر .

ومن ناحية أخرى فقد ازدهرت معاهد الأبحاث وأدت جهودها إلى تحسين البذور تحسينا كبيرا ، وإلى تقدم الزراعة بوجه عام ، وهذه الجهود مضافة إلى مزايا البلاد الطبيعية قد مكنت الزراع من رفع مستوى الانتاج في حاصلاتهم لدرجة كبيرة ، ويفوق فعلا متوسط الإنتاج لبعض الحاصلات خصوصا القطن والذرة الشامية — مثيله في أي بلد آخر ، بل ان متوسط انتاج القطن ليزيد على ضعفي متوسط إنتاجه في العالم وما زال مستمرا بالارتفاع .

وأمامي بعض أرقام تثير الدهشة ومنها تتضح زيادة متوسط الانتاج لمختلف الحاصلات خلال السنوات الخمس ١٩٣٦ — ١٩٤٠ عنها خلال فترة مماثلة قبل عشرين عاما ، فقد بلغت هذه الزيادة ٥٣ ٪ في القطن و ٣١ ٪ في الشعير و ٢٦ ٪ في القمح و ١٥ ٪ في قصب السكر . ونحن على يقين من أننا لم نصل بعد إلى الحد النهائي لهذا الازدياد المدهش بل اننا سنثابر على الاهتمام بدراسة جميع الوسائل التي قد تؤدي الى اطراد هذا التقدم .

أما فيما يختص بالحيوان فقد بدأنا خطوة عملية وحصلنا على نتائج طيبة جدا فيما يختص بتربية الجاموس ، فقد كان متوسط انتاج اللبن للرأس الواحدة في العام ٢٠٠٠ رطل ، أما القطيع المنتخب فقد ارتفع فيه هذا الإنتاج للضعف أو ثلاثة الأمثال ، كما أن النتائج التي حصلنا عليها من تهجين الأنواع المحلية من الأبقار مع الفريزيان والشورت هورن والجرسي تبشر بنجاح عظيم ، وفيما يتعلق بتربية الأغنام فقد أجريت تجارب على تهجين الأنواع المحلية مع نوع سافولك وأعطت نتائج رائعة من ناحيتي اللحم والصوف كما ونوعا .

حقا لقد أثمرت جهودنا في نواح كثيرة غير أننا أهملنا بحث التغذية بحثا علميا : سواء بالنسبة للانسان أو بالنسبة للحيوان ، أما في البلاد الأجنبية — خصوصا في الولايات المتحدة — فقد بدأت المعامل الإقليمية أبحاثها في التغذية منذ عهد قريب فأثمرت إثمارا باهرا من حيث ابتكار وسائل جديدة للاستفادة من منتجات الزراعة ومخلفاتها خصوصا في التغذية .

وقد تأخذكم الدهشة اذا علمتم أن زيادة مقدارها رطل واحد من اللبن يوميا فى إدرار كل جاموسة وبقرة — سواء بتربية ماشية أفضل أو بتحسين سلالتها بحيث لا تزيد أثمانها عن العلائق الحالية — يدر على الزراع المصريين ربحا سنويا يبلغ فى جملته حوالى الأربعة ملايين من الجنيهات المصرية . ولذلك فإننا سنعنى كل العناية بأبحاث التغذية وباختيار السلالات النقية من المواشى حالما يتوفر لنا العدد الكافى من الاخصائيين فى هذه النواحى .

جملة المساحة المزروعة وما يخص الفرد من سكان الريف :

تبلغ جملة المساحة المزروعة الآن فى مصر حوالى خمسة ملايين ونصف المليون من الأفدنة فى حين أن عدد السكان يزيد على سبعة عشر مليونا من الأنفس يعتبر ثلثاهم من سكان الريف . ويتبين من احصاء سنة ١٩٠٧ أن الشخص الواحد من سكان الريف كان يخصه من المساحة المزروعة أربعة أخماس الفدان — وقد اخترنا العام المذكور لمجرد المقارنة لا باعتباره أكثر رغدا من سواه — وفى سنة ١٩٤٣ نقصت المساحة التى تخص كل شخص الى نصف فدان بسبب أن الزيادة فى مساحة الأراضى المنزرعة لم تتناسب مع الزيادة فى عدد السكان . فقد صارت النسبة فعلا ١٠٪ زيادة فى الأراضى مقابل ٥٥٪ زيادة فى السكان . ويرجع بعض السبب فى قلة الزيادة فى المساحة — بالرغم من استصلاح بعض الأراضى — إلى زيادة المساحات المستعملة فى المنافع العامة كالترع والطرق والمصارف وعلى كل حال فواضح أن نصف فدان لا يكفى ليهيئ للفلاح حياة معقولة . إلا أنه من حسن الحظ أن هناك عاملين يفيد منهما رغم قلة المساحة ، فالتربة ذات خصب كاف لإنتاج محصولين فى العام ، والذرة الشامية — التى هى غذاؤه الأساسى — تعطى فى مصر أكبر متوسط فى الانتاج .

ويزيد هذه المشكلة خطورة أن عدد الأيام التى يشتغلها الفلاح سنويا تنقص من ١٥٠ يوما فى سنة ١٩٠٧ الى ١١٣ يوما فى سنة ١٩٤٣ ، فالناس يشتغلون جميعا فى فترات معينة من العام كأوان الزرع أو الحصاد إلا أن كثيرين منهم يتعطلون فيما بين الفترتين ، وسأعود الى هذا الموضوع فيما بعد وأكتفى هنا بالاشارة الى أن الفلاح يظل معطلا ثلثى السنة .

أثمان الأراضى :

من مشكلات الأراضى الزراعية فى مصر أن أثمانها باهظة وذلك لثلاثة أسباب رئيسية :

(١) كثرة إيراد الأرض المزروعة قطنا فى بعض السنين .

(٢) اكتظاظ السكان فى مناطق معينة وما يستتبعه من التهافت الشديد على اقتناء الأراضى الزراعية .

(٣) الاعتقاد الخاطئ عند جميع الناس تقريبا أن اقتناء الأراضي الزراعية هو خير ما يستثمر فيه رأس المال .

فكانت هذه العوامل مجتمعة سببا فى رفع القيمة الرأسمالية للأطيان الزراعية وفى رفع قيمتها الايجارية تبعا لذلك . ولا يوجد لهذا الوضع نظير فى أى بلد آخر حتى فى البلاد التى تقل فيها الأرض قدرا مساويا لقلة الأراضي المصرية وبعض آخر فان صافى إيراد الفدان بالقياس إلى ثمنه فى مصر أقل منه فى أى بلد آخر .

الملكية الزراعية :

لقد أصبحت الملكية الزراعية فى مصر مشكلة جديرة بالاعتبار . ونحن نفضل ألا تكون الحيازات كبيرة جدا ولا صغيرة جدا . فمن الواجب أن يوضع حد لتفتت الملكية إلى حيازات صغيرة جدا دون ضابط . أما الملكيات الكبيرة فيمكن الحد من اطرادها كبرها بفرض ضرائب تصاعدية على الأراضي الزراعية بحيث لا يجد صاحب رأس المال فائدة تذكر من اقتناء ما يزيد عن قدر معين من الأرض . بل يرى أن من الحكمة أن يستثمر رأسماله فى نواح أخرى بدلا من التوسع فى شراء الأرض ، الأمر الذى يعود بالفائدة على الصالح العام أيضا . وقد يكون توزيع الأراضي الزراعية نموذجيا اذا ما أصبحت كل عائلة ريفية ، المكونة أو مستأجرة لمساحة تكفى لإنتاج حاجات أفرادها من المواد الغذائية .

ولكى أصور لكم الحالة قبل الحرب أذكر أن الإحصاء الزراعى الذى أجرى سنة ١٩٣٩ أظهر أن حوالى ٦٠٠٠٠٠ من صغار الحائزين يملكون مساحة جملتها ٤٣٠٠٠٠ فدان أى بنسبة تقل عن فدان واحد لكل أسرة من صغار الحائزين على حين أن الأسرة الواحدة المكونة فى المتوسط من خمسة أشخاص يلزمها ٧,٥ أرادب من الذرة ومقدار من البرسيم يكفى ماشية واحدة . أى أن هذه الأسرة يجب أن تكون حائزة لفدانين ملكا أو ثلاثة أفدنة إيجارا . ومن ذلك يتضح أن متوسط الحيازة الحالية للأسرة الواحدة لا يبلغ سوى نصف أو ثلث القدر الواجب للوفاء بضروراتها .

مما تقدم نرى أنه يتحتم زيادة المساحة المزروعة عن طريق إصلاح كل الأراضي القابلة للإصلاح علاوة على رفع مستوى الإنتاج . ويقدر خبراء الرى أن أقصى زيادة فى المساحة يمكن تدبير المياه لها فى حدود مشروعات الرى الحالية ، هى نصف مليون فدان . وعلى ذلك فهذه المسألة يجب اصلاحها وجعلها صالحة للزراعة بأسرع ما يمكن .

ويجب أن تقوم الدولة بزراعة المساحات الجديدة مدة دورة زراعية كاملة ثم تسلمها الى الزراع إما على سبيل الايجار الذى ينتهى بالملكية و إما بيعها لهم مباشرة بأسعار معتدلة . وبهذه الطريقة يتفادى الزراع احتمال التعرض للخسارة اذا قاموا هم أنفسهم بالإصلاح .

تحسين حال الفلاح :

إن أى سياسة زراعية وكل إصلاح يجب أن يقصد بهما مصالح الفقراء من طبقات الزراع . وأعنى بهؤلاء صغار الحائزين الذين يفلحون أرضا لا تكفى لإنتاج ما يعيشون به معيشة لائقة معتدلة . كما أعنى العمال الذين يشتغلون بالأجر فى أعمال الزراعة دون أن يملكوا أرضا ما . وقد كانت أجور العمل الزراعى قبل الحرب تافهة بالنسبة لنظائرها فى كثير من الأقطار الأخرى لدرجة أن طبقة الفلاحين كانت عاجزة عن كسب ما يفى بالحاجات الضرورية . ولا شك فى أن سوء حال هؤلاء الفلاحين باق ما بقيت أجورهم فى مستواها الضئيل . فمن وسائل تحسين أحوالهم إيجاد أعمال لهم طول العام . وأود أن أكرر القول بأن زيادة قوة الشراء عند تلك الطبقات معناها ترويج مختلف المنتجات . فالمنتجون والمستهلكون والعمال الزراعيون يفيدون جميعا من زيادة إنتاج الأراضى مع خفض نفقات هذا الانتاج وإفساح مجال الصناعات الريفية أمام الفلاح .

ويجب أن تبذل جميع الجهود لزيادة حيازات صغار الزراع . فمن العوامل التى تساعد على تحقيق هذه الغاية ما سبق أن ذكرنا من فرض ضرائب تصاعدية على الأراضى وتنفيذ الخطط الخاصة بإصلاح الأراضى البور . فضلا عن الاستمرار فى بيع أراضى الحكومة — بخصوصا لصغار الزراع — بشروط مالية سهلة مع توفير سبل المواصلات والمساكن اللائقة للزراع المهاجرين إلى الأراضى المستصلحة ، وبذل المعونة والإرشاد لهم عن طريق المجموعات الزراعية والجمعيات التعاونية فى جميع شؤونهم .

على أن هناك أيضا ثلاثة اعتبارات أخرى جديرة بالاهتمام من حيث علاقتها بصحة الزراع ورفاهتهم بوجه عام :

(أولا) تحسين التغذية لكى يصل جهد الفلاح فى العمل إلى حد الكفاية فيجب إذن أن يتناول الغذاء الملائم بالقدر اللازم وهذا لحسن الحظ أمر مستطاع فى مصر .

(ثانيا) تنظيم التسليف الزراعى بحيث لا يرهق المقترض بالفوائد التى تفرض عليه وبحيث تكون فوائد التسليف متناسبة مع ريع الأرض وهذه النسبة لا تتجاوز ٣,٥ ٪ فى الأحوال العادية .

(ثالثا) التوسع فى زيادة تنويع الإنتاج الزراعى — وهو موضوع خطير الشأن فى السياسة الزراعية المستقبلة للبلاد وقد يتطلب الأمر وضع حدود دنيا لأسعار منتجات زراعية معينة مثل اللحم والبيض ومنتجات الألبان ، تشجيعا على إنتاجها ولكى يستطيع الزراع أن يحتملوا من الإقدام على إنتاجها على أرباح تعادل الأرباح المتحصلة من زراعة القطن وغيره من الحاصلات فضلا عن حصولهم على السماد البلدى ذى الأثر النافع فى تحسين خواص التربة والاحتفاظ بخصبها .

على أننا لن نجأ إلى تحديد الأسعار إذا ما اتبعت قرارات مؤتمر (وود سرتجن) بوجه عام. ففى تلك الحالة سيكون تحديد الأسعار بمقتضى اتفاق دول بحيث إن البلاد التى تنتج القمح مثلا بنفقات أقل منها فى غيرها تستمر فى إنتاجه لسد حاجتها منه أولا ثم بيع الفائض لبلاد أخرى تكون فى حاجة إليه ، وهذا المثل ينطبق على القطن وغيره من الحاصلات .

قانون الإصلاح الزراعى القروى :

إن أثر الطمى على الزراعة قد ولد احتمالات لا تقل شأنا عنها بالنسبة لأى مهنة أخرى . إلا أن التقدم الذى لم يطبق عليها بالسرعة الكافية . وقد وافق البرلمان على قانون من الأهمية بمكان هو " قانون الإصلاح الزراعى القروى " ويرمى إلى تحسين حال الفلاح عن طريق إيقافه على ضروب التقدم فيما يتصل به من شؤون . وقد خطت وزارة الزراعة خطوة عملية أولى فى هذا السبيل بقصد توثيق العلاقة بينها أو بين أهل الريف عن طريق إنشاء مجموعات زراعية فى مختلف أنحاء البلاد تختص كل منها بمساحة قدرها ١٥٠٠٠ فدان وتضم وحدة زراعية وأخرى بيطرية ويشرف عليها مجلس زراعى قروى . وستكون هذه الوحدات بمثابة وسائط عملية تنقل نتائج جهود الوزارة رأسا إلى الفلاح فى قريته ، إذ ليس أقرب إلى ذهن الفلاح العادى وأدعى إلى إقناعه من أن يرى الشىء بناظريه .

وسيتولى شؤون الوحدة الزراعية مهندس زراعى يعاونه بعض صغار الاخصائيين يختص كل منهم بمنطقة مساحتها حوالى ٣٠٠٠ فدان على أن يكون المهندس هو المسئول عن إدارة العمل بالوحدة كلها . وعلى أن يقيم الجميع فى مناطقهم على استعداد لتقديم النصح والارشاد فى كل حين . وفيما يلى بيان موجز عن الوحدة الزراعية :

(١) سيوجد فيها حقل نموذجى لزراعة الحاصلات المحلية على أن تكون طرق الفلاحة والتقاوى المستعملة مطابقة لأحدث ما وصلت إليه الأبحاث الفنية .

(٢) سيوجد فيها مشتل صغير لإنتاج شتلات الفاكهة وتقاوى الخضر اللازمة للإكثار من الفواكه والخضر التى تجود فى المنطقة .

(٣) سيوجد فيها إخصائيون لعرض أحدث أساليب العمل الزراعى وإيجاد صناعات ريفية تتناسب مع الانتاج المحلى فى المنطقة . وبهذه الطريقة نهيئ للفلاح وسائل جديدة تؤدى إلى زيادة عدد الأيام التى يشتغلها فى العام مما يترتب عليه زيادة دخله وبالتالى ارتفاع مستوى معيشته .

وسيكون فى الوحدات الزراعية أيضا طلائق لتحسين نسل الحيوان وقسم خاص بالدواجن يعنى بتربيتها ورفع مستوى نتاجها .

أما الوحدة البيطرية فتهمتها العناية بجميع الماشية فى منطقة المجموعة والإشراف على أسواقها القروية وادارة مستشفى بيطرى لعلاجها مجانا ووقايتها من الأمراض الوبائية دون مقابل عن طريق تلقيحها بالأمصال الواقية . كما تشرف على المجازر القروية . ويتولى شؤون الوحدة البيطرية طبيب بيطرى مقيم أيضا فى مقر المجموعة .

وقد وضع مشروع يرمى إلى التأمين الاجبارى على الحيوان الزراعى توصلا إلى المحافظة على الثروة الحيوانية بصفة عامة ، وعملا على تأمين الفلاح الصغير ضد ضياع رأس ماله الوحيد بصفة خاصة . .

وسيوجد بكل مجموعة زراعية قاعة يختلف اليها الزراع وقت فراغهم حيث يجتمعون بالموظفين الفنيين ويناقشونهم فيما يعرض لهم من المشكلات الزراعية .

ويشرف على أعمال المجموعة بوحدتيها مجلس زراعى قروى غالبية أعضائه من زراع الجهة كى ما تسنح للجمهور المحلى فرصة التعبير عن رأيه فى الشؤون الزراعية ، ويتسنى للموظفين الفنيين أن يحوزوا ثقة الزراع ويتعاونوا معهم .

ويتولى المجلس عقد اجتماعات للزراع ، وتنظيم معارض محلية ، وتشجيع إقامة المنشآت التعاونية ، التى ينتفع بها الجميع كجوامع الغلال وغيرها ، فضلا عن إعلان الأسعار اليومية للمنتجات والمحاصلات الرئيسية فى المجموعة .

هذه المشروعات يعوزها المال دون شك ، بيد أن معالى أمين عثمان باشا قد طلع علينا بالرأى الناقب إذ ذكر هنا منذ أسبوعين أن الزراعة لن تكون بغير المال . وربما كان معاليه نصف جاد فى قوله ولكنى لا أعدو الحقيقة إذا ما تساءلت " أين يكون المال اذا لم تكن الزراعة " ؟

ومجمل القول إن هذا المشروع يتلخص فى أن تنقل نتائج الأبحاث التى تقوم بها الوزارة الى الزراع فى أقصر وقت وبطريقة فعالة مجدية . علاوة على إفساح المجال لأعمال جديدة بكل الوسائل الممكنة ، وتدبير موارد جديدة تزيد من دخل الفقراء ... الأمر الذى يرتقى بمستوى معيشتهم .

أما وقد فرغنا من بسط خطتنا بالنسبة لأفراغ الزراع فسننتقل بكم إلى الجانب العام من موضوعنا فيما يتصل بالاستعداد لحالة ما بعد الحرب .

زيادة الإنتاج وخفض نفقاته :

تقوم سياستنا الزراعية على مبدأ زيادة الإنتاج مع خفض نفقاته ، وهو مبدأ سليم من الوجهة الاقتصادية طالما كانت منتجاتنا محل الطلب . وقد سبقت الإشارة إلى بعض

مقترحاتنا لزيادة الانتاج كاصلاح الأراضى ، وتحسين الوسائل الزراعية الفنية ، وإكثار الأصناف المنتخبة التى تبشر بالاستمرار فى إعطاء هذه النتائج المدهشة خصوصا القطن . ولكنى لم أشر بعد إلى مقاومة الآفات ، وهى عامل له أقوى الأثر على زيادة الانتاج . وأسوق على سبيل المثال ما تم من مقاومة دودة اللوز القرنفلية بعد أن كبدت البلاد خسارة فى الإنتاج بلغت ملايين الجنيهات . فاذا قيست النفقات الكافية التى بذلت فى سبيل مقاومتها وفى سبيل الأبحاث التى جرت بشأنها . تبين أن الربح الذى عاد على إنتاج القطن يفوقها بمئات المرات ، ولسوف نثابر على سياسة المقاومة ونتوسع فيها كلما اقتضت الحال .

ومما يؤدى إلى زيادة الإنتاج أيضا تعميم المعارف والعناية بوسائل الاستفادة منها فنحن — على وجه التحقيق — لم نصل بعد إلى الحصول على أقصى ما يمكن لأرضنا إنتاجه وتقوم الحكومة فى الوقت الحاضر بإجراء تجارب خاصة بالصرف على نطاق أوسع منه فى أى وقت مضى .

ويلاحظ أن جل الوسائل التى أوردناها بقصد زيادة الإنتاج تؤدى أيضا وبطريق غير مباشر ، إلى خفض نفقاته . بيد أن هناك وسائل أخرى تؤدى مباشرة إلى هذا الخفض ويجدر بنا الإفادة منها . وإحدى هذه الوسائل أن نكثر من استعمال المخصبات الكيميائية خصوصا إذا أمكن إنتاجها محليا . ووسيلة أخرى أن نتوسع فى استخدام الآلات الزراعية ولعل ذلك يكون ميسورا بمعونة الجمعيات التعاونية التى تستطيع أن تؤجر الآلات لجميع أعضائها . ورب معترض يقول إن الآلات ستكون مصدر شر لأهل الريف إذ تقلل الحاجة إلى اليد العاملة . والرد على مثل هذا الاعتراض يتوقف على مقدار ما يتسنى للمشروعات الريفية الجديدة أن تستغرقه من فائض الأعمال الزراعية .

ومن العوامل ذات الأثر البارز أيضا فى نفقات الإنتاج طريقة التسويق . ونأمل أن يكون إزدهار التعاون باعثا على تقليل الفرق بين الثمن الذى يبيع به المنتج حاصلاته والثمن الذى يشتريها به المستهلك فى النهاية .

سياسة زراعة القطن بعد الحرب :

من المحتمل أن يعقد بعد الحرب اتفاق دولى يرمى إلى أن يزرع كل بلد أنسب محصول له . وفى هذه الحالة ينتظر أن تكون مصر على رأس القائمة فيما يختص بإنتاج الأقطان الطويلة التيلة . وذلك معناه أن التوسع فى زراعته إنما يكون على حساب القمح الذى يمكن إنتاجه فى جهات أخرى بنفقات تقل نسبيا عن نفقات إنتاجه فى مصر .

هذه السياسة تختلف جد الاختلاف عن السياسة القديمة التي تقضي بأن يعنى كل بلد قبل كل شيء بسد حاجاته المحلية ، ولا شك فى أن مهمة الوزراء فى المستقبل ستكون عسيرة معقدة اذ سوف تستلزم التوفيق بين المصالح القومية والمصالح الدولية ، غير أن التعاون الصحيح بين الأمم سيؤدى الى توزيع السلع توزيعا عادلا لخير الأفراد فى كل وطن .

ومن الطبيعى أن تتشوف جميعا الى الوقوف على حالة الطلب على القطن والألياف الأخرى التي قد تنافسه فى عالم ما بعد الحرب ، وتدل قرائن الأحوال على أن الطلب على القطن سيكون شديدا ، خصوصا بعد الحرب مباشرة ، إلا أن المال سيكون قليلا لدى كثير من البلاد ، فينصرف جل الطلب الى الأصناف الأرخص كالأشموني ، وانه ليعوزنا الإلمام الوثيق بهذه المعلومات كيما نصل الى تكييف إنتاجنا — قدر المستطاع — على الوجه الصحيح ، ويتأثر هذا التكييف كل التأثير بتقلبات الأسعار فى السوق ، الأمر الذى يفهمه الغزالون والمتجون على السواء .

أما موضوع السياسات الدولية فى هذا الشأن على ما له من الأهمية فلا أرى أن أخوض فيه اذ لم تتركز الأفكار بشأنه بعد ، ولذلك أسهبت فى بيان الأساس الفنى لتصميم خطتنا التي تتهيأ بها لحالة ما بعد الحرب ، والتي هى برنامج قد دل فعلا على ما وراءه من النتائج الطيبة ، فضلا على أنه سيسير قدما مهما كانت الأحوال السياسية فى عالم ما بعد الحرب .

وأخيرا أشكركم وأتمنى أن تكونوا قد استمتعتم بكلمتى .

مصطفى نصرت

— إن الله فرض فى أموال الأغنياء أقوات الفقراء فما جاع فقير إلا بما متع به غنى ، والله تعالى سائلهم عن ذلك .

— أقل ما يلزمكم لله أن لا تستعينوا بنعمه على معاصيه .

على ابن أبى طالب